

موجز مناصرة

# مشاركة القطاع الخاص في التعليم في حالات الطوارئ: الحقوق والالتزامات



الشبكة المشتركة لوكالات  
التعليم في حالات الطوارئ



## شكر وتقدير

قامت الدكتورة فرانسين ميناشي والدكتورة زينا زكريا بالبحث الخاص بهذه الورقة وكتابتها.

تتقدم الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الآيني) بالشكر إلى المشاركين في فريق آيني المعني بالمناصرة على إضافاتهم القيمة لهذه الورقة وملاحظاتهم عليها.

## حرر النسخة وقدم التصميم

أنجزت الترجمة بالتعاون مع منظمة مترجمين بلا حدود والشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الآيني)

## الناشرون

الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، لجنة الإنقاذ الدولية، ١٢٢ شارع ٤٢ الشرقي، الطابق ١٢، نيويورك، (NY ١٠١٦٨)

الولايات المتحدة الأمريكية

INEE © ٢٠٢١

## الترخيص لهذه الوثيقة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي - للإسناد بالمثل ٤.٠، ويعود إسنادها إلى الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الآيني)



## اقتباس من

الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الآيني). (٢٠٢١). مشاركة القطاع الخاص في التعليم في حالات الطوارئ: الحقوق والالتزامات. نيويورك. <https://inee.org/ar/resources/private-engagement-education-emergencies-rights-and-regulations>

## من نحن

الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، هي شبكة عالمية مفتوحة يعمل أعضاؤها سوياً ضمن إطار عمل إنساني وإنمائي لضمان تمتُّع جميع الأفراد بالحق في التعليم الجيد، والأمن، والملائم، والمنصف. يركز عمل شبكة الآيني على الحق الأساسي في التعليم.

# التحدي

وكانت الجهود الرامية إلى تأمين التعليم الشامل لجميع المتعلمين والعدال لجميع سبباً في دفع الدعوات إلى المزيد من المشاركة من جانب القطاع الخاص، والتأكيد على أن الشركات والمؤسسات قادرة على لعب أدوار كبيرة كشركاء في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

في السنوات الأخيرة، وفي ضوء النقص في التمويل العام والحاجة إلى استجابات عاجلة، أصبحت الجهات الفاعلة الخاصة تشارك بشكل متزايد في مختلف جوانب البرمجة التعليمية من أجل التعليم في حالات الطوارئ. غير أن هذه التدابير يمكن أن تؤدي إلى حدوث توتر بين مشاركة القطاع الخاص والاستجابة الإنسانية في مجال التعليم، الأمر الذي يحتاج إلى معالجة ويتطلب بدوره مزيداً من التنسيق والمناصرة والاهتمام. ويستكشف هذا الموجز بعض هذا التوتر ويقدم توصيات لدعم الأولوية للتعليم العام الآمن والمنصف والجيد لجميع الأطفال والشباب المتضررين من الأزمات.

تدعم الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ حق كل شاب في التعليم، وتعترف بأن الدولة هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن التعليم، تمشياً مع الإعلانات والأطر والمواثيق القانونية الدولية التي تؤكد الحق في التعليم وتحميه (انظر الإطار حول المواثيق القانونية التي تحمي الحق في التعليم).

## المواثيق القانونية التي تحمي الحق في التعليم

ومن بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، واتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩)، والاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين (١٩٥١)، واتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم (١٩٦٠)، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، إعلان جومتين (١٩٩٠)، وإطار عمل المنتدى العالمي للتعليم (٢٠٠٠)، والأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحق في التعليم في حالات الطوارئ (٢٠١٠)، وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (٢٠١٥)، ومبادئ أبيدجان (٢٠١٩)، بالإضافة إلى العديد من معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية والالتزامات القانونية الوطنية.

كما تعترف الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ أيضاً بالدور المتنامي للجهات الفاعلة من القطاع الخاص في التعليم، في السياقين الإنمائي والإنساني على حد سواء، وتسعى إلى ضمان مشاركة القطاع الخاص في تعزيز الإنصاف والجودة والحقوق في التعليم.

وتؤدي مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية دوراً محورياً في التعليم في حالات الطوارئ. على سبيل المثال، كثيراً ما تعمل المنظمات غير الحكومية كعمول ومنفذ لبرامج التعليم في سياق الأزمات، وكثيراً ما تدعم الأنشطة التي تقودها الدولة. وبالنظر إلى المناقشات المرتبطة بالأدوار والأنشطة المحددة للجهات الفاعلة التي تسعى إلى الاستفادة من التدخلات في مجال التعليم، يركز موجز المناصرة هذا على القطاع الخاص للجهات الفاعلة التي تسعى إلى الربح ومختلف أشكال مشاركتها، مع التسليم في الوقت نفسه بالمحدودية والتعقيد اللذان يحيطان بالشراكة بين الكيانات العامة والخاصة. إن التفاعل المميز بين الجهات الفاعلة الربحية ومبادرة التعليم في حالات الطوارئ يثير توتراً خاصاً بين الاحتياجات الملحة التي قد يلبها القطاع الخاص على نحو أفضل (التمويل، والإبداع على سبيل المثال)، وفقاً للتصور الشعبي، من ناحية، وبين المخاوف حول الحقوق والتي تتعلق بضمان الإنصاف وسهولة الوصول، ومنع الاستغلال من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال، بينما يتصدى العالم للتداعيات الجسيمة لأزمة كوفيد-١٩ على التعليم وما يتصل به من إغلاق للمدارس، اطلع القطاع الخاص بدور بارز في تمكين التعلم الافتراضي وتوفير التكنولوجيا التعليمية. ولذلك، فإن هذه اللحظة الفارقة تستحث الحاجة إلى فهم أوضح للمسائل المتصلة بإشراك الجهات الفاعلة الربحية العاملة في التعليم في أوقات الأزمات، وطرق معالجة التوتر الذي قد ينشأ عن هذه المشاركة. ويوجز الإطار الوارد أدناه سبع توصيات رئيسية موجهة إلى الحكومات والجهات المانحة والجهات الفاعلة غير الحكومية العاملة في ميدان التعليم في حالات الطوارئ من أجل ضمان مشاركة فعالة من القطاع الخاص، استناداً إلى التحليل الذي أجري لهذا الموجز.

## التوصيات الرئيسية لمشاركة القطاع الخاص في التعليم في حالات الطوارئ

- إعطاء الأولوية لمبدأ «تجنب الضرر» في العمل الإنساني. يجب أن تلتزم جميع أنشطة القطاع الخاص في التعليم في حالات الطوارئ بمبدأ «لا ضرر ولا ضرار» وأن تضمن الحقوق التعليمية لسكان المتضررين.
- إعطاء الأولوية لمشاركة المجتمعات المتضررة. فيدون المشاركة النشطة للمجتمع، قد يخالف تدخل قطاعات الأعمال التجارية السياق المحلي في التصميم والتنفيذ فلا يتماشى مع المصالح ونظم المعرفة المحلية، مما يؤدي إلى نتائج تعليمية ضعيفة وممارسات تمييزية محتملة تؤدي إلى نشوب الصراع أو إبطائه أو تفاقمه.
- دعم استدامة التعليم الحكومي على المدى الطويل. تتطلب المشاركة الفعالة من القطاع الخاص في التعليم في حالات الطوارئ التزامًا دائمًا ومستمرًا بدعم التعليم الحكومي.
- تنظيم أنشطة القطاع الخاص. ويجب على الدولة أن تنظم عمل الجهات الفاعلة الخاصة المشاركة في التعليم في حالات الطوارئ وأن تلتزمها بنفس مبادئ المساءلة مثل غيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية والوكالات/الكيانات الحكومية الأخرى، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تفرض التزامًا قانونيًا لضمان الجودة والإنصاف وسهولة الوصول، لا سيما فيما يتعلق بالدارسين والأسر المتضررين من الأزمات.
- تعزيز الشفافية في الأنشطة الربحية. وقد تساعد الشفافية في شروط التمويل والأنشطة الربحية، مثل إنشاء أسواق جديدة للمنتجات، وربط العلامات التجارية واختبار المنتجات، في تحديد تضارب المصالح الذي يتعارض مع مبدأ «لا ضرر ولا ضرار».
- ضمان الشفافية والإنصاف والتنسيق للتمويل الخاص للتعليم في حالات الطوارئ. ويجب ألا يقوض التمويل الخاص من أجل التعليم في حالات الطوارئ مسؤولية الدولة عن توفير التعليم الجيد المجاني لجميع الأطفال والشباب.
- استحداث إرشادات توجيهية محددة بشأن مشاركة القطاع الخاص في التعليم في حالات الطوارئ، ونظراً للقضايا الفريدة المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص في التعليم في حالات الطوارئ، فإن إدخال إضافة إلى مبادئ أبيدجان (انظر أدناه) تعالج هذه القضايا بشكل مباشر سيكون من شأنه المساعدة في توضيح النتائج المنتظرة من استجابة الدولة والقطاع الخاص وتدخلهم في مثل هذه المواقف.



## تحديد الأطر العامة للقضايا

يتطلب وضع الإطار للعلاقة الفريدة بين أنشطة القطاع الخاص والتعليم في حالات الطوارئ فحسباً دقيقاً للمبادئ الرئيسية المستمدة من المعايير القانونية، مثل الاتفاقيات العالمية بشأن حقوق الطفل واللاجئين والقانون الإنساني الدولي، وأطر التنمية القائمة على الحقوق مثل الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والمبادئ التوجيهية بشأن التعليم في حالات الطوارئ، مثل المعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، التي تحدد معاً دور الدولة في التعليم في حالات الطوارئ.

وتضع مبادئ أبيدجان (انظر الإطار أدناه) الخطوط العريضة للالتزامات الحكومات في مجال حقوق الإنسان بتوفير التعليم الحكومي للجميع في إطار ولايتها القانونية، مع التمسك أيضاً بالأطر التنظيمية للمشاركة الخاصة.

### مبادئ أبيدجان (٢٠١٩)

إلى جانب تحديد التزامات حقوق الإنسان للحكومات لتوفير التعليم العام وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم، فإن مبادئ أبيدجان كذلك توفر إرشادات حول كيفية ضمان الحكومات ومساءلتها عن دعم الحق في التعليم في سياق زيادة خصخصة التعليم. تتضمن مبادئ أبيدجان ١٠ مبادئ شاملة و٩٧ مبدأً إرشادياً، تستند إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، توضح أنه يجب على الحكومات ألا تسمح بإنشاء مدارس خاصة «تنتهك أيًا من الحق في الحرية والمساواة، والتعليم الشامل للجميع، أو الحق في المساواة وعدم التمييز». وتنطبق مبادئ أبيدجان على جميع البلدان، بما فيها البلدان التي تعاني من أزمات.

تستند مبادئ أبيدجان إلى الحق في تعليم مجاني و عام ومنصف بأعلى جودة ممكنة، حيث تعطي الحكومات والمجتمع الدولي الأولوية لتوفير التعليم من خلال تقديم المساعدات الدولية لتمويل مؤسسات التعليم الحكومية. ورغم أن البلدان لا بد أن تحترم حقوق الآباء في عدم اختيار التعليم الحكومي لأطفالهم، فإن هذه الحرية ليست مطلقة ويمكن أن تخضع لقيود (انظر المقرر الخاص للأمم المتحدة ٢٠١٥ تقرير HRC/A/٢٩/٣٠ في حماية الحق في التعليم من الاستغلال التجاري للمبدأ الثالث الشامل من مبادئ أبيدجان). فعندما يسعى الآباء إلى الحصول على خيارات خاصة، يتعين على الحكومات أن ترصد وتنظم بشكل كاف مقدمي الخدمات من القطاع الخاص لضمان امتثال جميع المؤسسات للممارسات التي تدعم مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بالجودة وسهولة الوصول والإنصاف، وأن تسعى إلى الحفاظ على نظام تعليم حكومي قوي يضمن حق الجميع في التعليم. وعلاوة على ذلك، تنص مبادئ أبيدجان على أن "الحق في التعليم يجب أن يُكفل حتى في أوقات الطوارئ العامة والنزاعات المسلحة" وفقاً للمواثيق القانونية مثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على أن اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون في حالات الأزمات لهم حق قانوني في التعليم.

علاوة على ذلك، فإن مشاركة القطاع الخاص أثناء حالات الطوارئ مطلوبة لتطبيق بمبادئ العمل الإنساني. كما أن معايير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ تحدد أن التعليم يأخذ منحى أكثر عجلة وأكثر أهمية في حالات الطوارئ بالإضافة إلى تطوير التعلم الأكاديمي، قد تحتاج المدارس إلى توفير مساحات آمنة وحماية جسدية للأطفال والشباب، بما في ذلك من مختلف المخاطر وأشكال الاستغلال. قد تخفف السياقات التعليمية أيضاً من تأثير الصدمات. تحدد المعايير الدنيا للمبادئ الأساسية لمشاركة المجتمع، والتنسيق، والوصول، والإنصاف، والجودة، ورعاية كل من المعلمين والمتعلمين في سياقات حدوث الأزمات. كما تروج المعايير الدنيا لحماية المتعلمين والمواطنين المتضررين، فضلاً عن المبدأ الإنساني الرئيس: عدم إلحاق الأذى. هذا يشمل العواقب غير المقصودة للتدخلات، وهذا يتضمن إدخال نوعية الموارد إلى بيئات معينة التي من الممكن أن تحفز أو تؤدي إلى تفاقم الصراع. عدم إلحاق الأذى تعنى حماية "الحرية من جميع أشكال التهديد الجسدي والعاطفي والاجتماعي والاعتداء والاستغلال والعنف." ( الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (٢٠١٠)، صفحة ٦٢: اندرسون (١٩٩٩)).

بينما توضح مبادئ أبيدجان التزامات الحكومات في مجال حقوق الإنسان لتوفير التعليم العام وتنظيم مشاركة الجهات الخاصة في التعليم بشكل عام، فإن التوجيهات بشأن دور الجهات الخاصة في حالات الطوارئ قد تكون أقل وضوحًا. هناك حاجة إلى مزيد من الاستقرار لمبادئ أبيدجان حتى تتماشى مع الحد الأدنى من معايير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ. إن معالجة هذا التقاطع الفريد أمر بالغ الأهمية للدعوة إلى الحق الأوسع في التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٤. (شكل ١).

شكل ١: إطار عمل مناصرة المشاركة الخاصة في التعليم في حالات الطوارئ

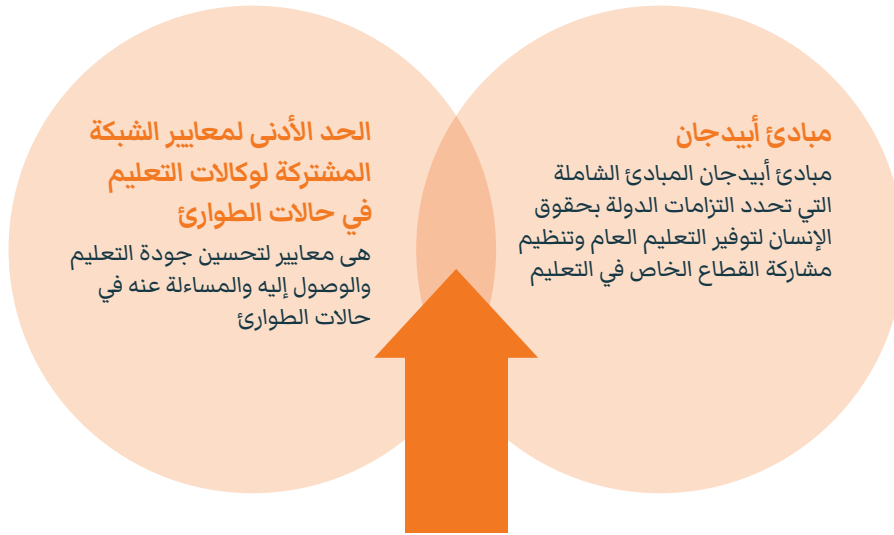
### الحق في التعليم

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) - اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) - الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين (١٩٥١) - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) - اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦) - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحق في التعليم في حالات الطوارئ (٢٠١٠).

### أهداف التنمية

#### المستدامة ٤

ضمان التعليم  
الجيد المنصف  
والشامل للجميع  
وتعزيز فرص التعلم  
مدى الحياة للجميع



### مناصرة المشاركة الخاصة في التعليم في حالات الطوارئ

(المصدر: المؤلفون، ٢٠٢٠)

# وضع قواعد لإشراك القطاع الخاص في أوقات الطوارئ

على الرغم من أن مناقشة هذا الموضوع تقتصر على الكيانات الربحية، إلا أنه يجب ملاحظة أن القطاع الخاص يضم مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والمنظمات، بالإضافة إلى مجموعة من درجات الانخراط والمشاركة المختلفة. يؤدي هذا التنوع إلى تعقيد تحديد وفهم أدوار وأثار مشاركة القطاع الخاص في التعليم، بما في ذلك سياقات الاستجابة للطوارئ. من أجل فهم الدور المعقد والمثير للجدل في كثير من الأحيان لمشاركة القطاع الخاص، يركز هذا الموجز على المجالات الرئيسية التي لها أكبر تأثير على التعليم في حالات الطوارئ.

**تشمل الكيانات الخاصة أو غير الحكومية بحكم تعريفها أي جهة فاعلة أو منظمة ليست كيانًا حكوميًا، بما في ذلك تلك التي تعتبر هادفة للربح والغير ربحية.**<sup>1</sup> في التعليم، تعد المشاركة غير الربحية وغير الحكومية واسعة النطاق، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والجهات الدينية والمنظمات غير الحكومية والعائلات والجهات الفاعلة المجتمعية (انظر Archer (٢٠١٦) لتصنيف مؤقت لـ ١١ نوعًا من توفير التعليم غير الحكومي). تلعب المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية أدوارًا مهمة بشكل خاص في التعليم في حالات الطوارئ، وتساهم في تقديم الخدمات، والبحث، والمناصرة وتطوير السياسات. تعمل المؤسسات، التي تُعرّف غالبًا على أنها غير ربحية، في العديد من مجالات التعليم، مثل التمويل وتقديم المنح والابتكار ونواح أخرى. وعلى الرغم من اعتبارها منفصلة عن الشركة المرتبطة بها، إلا أنها تأسست باستخدام أرباح الأعمال ويمكن القول إنها تقدم مساهمات غير مباشرة في النجاح المالي للشركة من خلال، على سبيل المثال، ارتباط السمعة الجيدة للعلامة التجارية، والتسويق، والروابط بأنشطة الأعمال والمشاركة على مستوى السياسة.

**تشمل المنظمات الربحية وأشكال المشاركة مقدمي المدارس الخاصة بدون رسوم، والأنشطة التجارية المباشرة (على سبيل المثال، شركات التكنولوجيا التعليمية، وصناعة الاختبار والتقييم)، وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR).** على الرغم من أن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تحقق أرباحًا بشكل مباشر، إلا أنه يتم تمويلها من خلال ميزانية التشغيل العامة للأعمال التجارية وتشجع مجموعة من الأنشطة في القطاعات الاجتماعية التي تساهم بشكل غير مباشر في الأعمال.

**تعمل الجهات الخاصة والمنظمات الفاعلة في مجال التعليم في حالات الطوارئ إلى درجة كبيرة في إطار الشراكات.** وفقًا للأبحاث الحديثة، تعتمد الشركات والمؤسسات بشكل كبير على الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين، بما في ذلك الجهات الفاعلة الدولية (المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة) للحصول على المعرفة والخبرة المتخصصة في قطاع التعليم في حالات الطوارئ، وكذلك المنظمات غير الحكومية المحلية باعتبارها منفذة للأنشطة. تعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيث يتم تمويل المدارس الخاصة من القطاع العام، شائعة في كل من السياقات الإنمائية والإنسانية. على الرغم من أن المدارس الخاصة الممولة من القطاع العام يمكن أن تعمل أيضًا في ظل أطر الإعانات وليس فقط بموجب ترتيبات الشراكة.

تشمل الشراكات العالمية التي تمول التعليم في حالات الطوارئ أمثال الشراكة العالمية للتعليم وصندوق التعليم لا ينتظر، كلاً من الجهات الفاعلة العامة والخاصة كأصحاب مصلحة رئيسيين. تعني هذه البيئة القائمة على الشراكة أن كلاً من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تشارك مع جهات فاعلة هادفة للربح يجب أن تضع في اعتبارها كلاً من الفرص والمخاطر التي قد تنشأ من خلال هذه الترتيبات.

**تشارك الجهات الفاعلة والمنظمات الخاصة في التعليم بطرق متنوعة.** يمكن تصنيفها على نطاق واسع على النحو التالي: التمويل، توفير السلع والخدمات، صنع السياسات، توليد المعرفة والابتكار، والمناصرة تشمل كل من هذه المجالات أنشطة محددة تتعلق بسياقات الطوارئ (الجدول ١).

<sup>1</sup> ويستخدم المصطلحان القطاع الخاص وغير الحكومي على نحو متبادل في هذا الموجز. نحن نفرق بين الكيانات الهادفة للربح والكيانات غير الهادفة للربح، مع إدراك أن هذه الفروق معقدة، لا سيما عندما تكون الأنشطة التي لا تحقق أرباحًا مباشرة قد تساهم بشكل غير مباشر في الأهداف الموجهة للربح.

أشكال المشاركة	أنواع الكيانات المعنية الغير ربحية <sup>٢</sup>	أمثلة لنشاطات التعليم في حالات الطوارئ
<b>التمويل</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● أساسات الشركة</li> <li>● الشركات</li> <li>● المتبرعين الخاصين</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● مساعدات الاستجابة السريعة للتعليم في حالات الطوارئ</li> <li>● دعم تمويل المدارس الخاصة في بحالة تهالك او عدم أمان نظام التعليم العام والمجاني</li> </ul>
<b>التقديمات</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● مشغلو المدارس الخاصة متقاضو الأموال (سلاسل كبيرة ومدارس فردية)</li> <li>● مدارس بدون رسوم يديرها مزودون من القطاع الخاص من خلال آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص</li> <li>● مدرسون خصوصيون</li> <li>● منتجو تكنولوجيا التعليم</li> <li>● الشركات المقدمة لخدمات الطعام: البناء</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● إنشاء مدارس خاصة منخفضة التكلفة حيث دمرت المدارس الحكومية</li> <li>● إعادة بناء البنية التحتية للمدارس بعد الكوارث</li> <li>● نشر التكنولوجيا التعليمية للاجئين والسكان كثيرو التنقل</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>● خدمات التعليم الأساسية، تقديمات المدرسة</li> <li>● المواد التعليمية (التكنولوجية والكتب المدرسية)</li> <li>● خدمات التعليم الأساسي التكميلي (دروس خصوصية)</li> <li>● الخدمات غير الأساسية (مثل البنية التحتية والخدمات الغذائية)</li> </ul>	

٢ تم تضمين المؤسسات التابعة للشركات هنا لأنها على الرغم من أنها تختلف عن الشركات المرتبطة بها، يتم إنشاؤها باستخدام أرباح الأعمال وتساهم بشكل غير مباشر في النجاح المالي لشركتها.



أمثلة لنشاطات التعليم في حالات الطوارئ	أنواع الكيانات المعنية الغير ربحية	أشكال المشاركة	
<ul style="list-style-type: none"> <li>● مشاركة القطاع الخاص في الشراكات العالمية التي تمول للتعليم في حالات الطوارئ (مثل صندوق التعليم لا ينتظر؛ الشراكة العالمية من أجل التعليم)</li> <li>● تحالفات الجهات الخاصة (مثل GBC-E)</li> <li>● مجموعات عمل سياسة التعليم المحلية في سياقات الأزمات والتي تشمل القطاع الخاص</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الشركات العالمية والأساسات العالمية للشركات</li> <li>● الشركات والمؤسسات الوطنية والإقليمية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● هيئات الحوكمة العالمية</li> <li>● مجموعات عمل السياسات</li> <li>● مجموعات تعليم محلية</li> <li>● رابطات وتحالفات الأعمال التجارية</li> </ul>	رسم السياسة
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تقديم المنح للبحث والابتكار</li> <li>● مبادرات التعلم المتنقل</li> <li>● تطوير الأجهزة وتوزيعها على اللاجئين</li> <li>● تطوير البرمجيات للتعلم الافتراضي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● شركات EdTech</li> <li>● مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات</li> <li>● معاهد البحوث ومراكز الفكر</li> <li>● المؤسسات المقدمة للمنح</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الأبحاث</li> <li>● التكنولوجيا</li> <li>● إرشادات أصول التدريس المبتكرة</li> </ul>	المعرفة و الابتكار
<ul style="list-style-type: none"> <li>● مشاركة القطاع الخاص في شبكات الدعم (مثل الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ)</li> <li>● التغطية الإعلامية الأعمال/ نشاط المشاهير وزيادة الوعي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الوسائط الإعلامية المحسنون</li> <li>● المديرون التنفيذيون</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الدفاع عن الحقوق التعليمية</li> <li>● سياسة الضغط للتأثير على القرار</li> <li>● أنشطة الشبكة</li> </ul>	الدعم

المصدر: معتمد من اليونسكو ٢٠٢١.

# مشاركة القطاع الخاص في التعليم في حالات الطوارئ: تفسير المسائل

لاحظ المدافعون عن مشاركة القطاع الخاص في التعليم في حالات الطوارئ مجموعة من الفرص المتاحة للكيانات الخاصة، بما في ذلك التمويل والابتكار وأشكال أخرى من الدعم والعمل. ومع ذلك، فإن مشاركة الجهات الفاعلة الخاصة في التعليم في حالات الطوارئ أثارت انتقادات حادة لأسباب عديدة، لا سيما فيما يتعلق بالإهمال المحتمل لحقوق التعليم والالتزامات والشفافية والإنصاف والمساءلة.

## التمويل الخاص بالتعليم في حالات الطوارئ (EiE)

ظل التعليم في حالات الطوارئ يعاني باستمرار من نقص وغير ملائمة مزمين في التمويل لمهمة الوصول إلى أولئك الذين يُعتبرون أكثر ضعفاً في ظروف الأزمات. على الرغم من أن المصادر الخاصة قد تساعد في سد فجوات التمويل، يجب على دعاة التعليم أن يكونوا على دراية بالقضايا المتعلقة بالاستدامة والإنصاف ومسؤوليات الحكومة.

من الواضح أن المساعدات الإنسانية لم تعطي الأولوية للتعليم بشكل كافٍ؛ وفي الوقت نفسه، غالباً ما يهمل المانحون في قطاع التنمية تقديم الدعم المالي الكافي لتلبية الاحتياجات في سياقات الأزمات (GPE، 2010). في عام 2019، تلقى التعليم 2,6% فقط من إجمالي التمويل الإنساني (INEE، 2020).

لضمان حصول التعليم على نصيبه العادل من إجمالي المساعدات الإنسانية، يجب زيادة هذه الحصة إلى 4% كحد أدنى. ومن أجل الوصول إلى الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ("لضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعلم المستدام للجميع")، يجب على الحكومات الوطنية تخصيص 4-6% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم، ومع ذلك فإن غالبية البلدان منخفضة الدخل، لا سيما تلك المتأثرة بحالة الطوارئ، تكافح من أجل تعبئة قريية من هذا المستوى من التمويل المحلي. بعبارة أخرى، من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية لـ 127 مليون طفل وشباب في سن المدرسة الابتدائية والثانوية خارج المدرسة في سياقات الأزمات، يجب على مجتمع المانحين مواجهة هذا الوضع، وإذا أمكن، مطابقة التزام الاتحاد الأوروبي لتوجيه 10% من مساعداتها الإنسانية إلى التعليم (INEE، 2020).

نظرًا لأن مصادر القطاع العام - الحكومات الوطنية والوكالات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية - فشلت في تخصيص أموال كافية للوفاء بالحق في التعليم في سياقات الأزمات، فقد استشهد العديد من الجهات الفاعلة البارزة بدور القطاع الخاص في سد هذه الفجوة.

وعلى الرغم من أن الجهات الفاعلة الخاصة قد تدعم بالموارد التي تشتد الحاجة إليها، إلا أن النقاد يلاحظون أن هؤلاء المانحين من القطاع الخاص قد أبرموا في بعض الأحيان اتفاقات لتمويل التعليم بشروط مرتبطة بها تقوض الأهداف الإنسانية. وقد تؤدي هذه الشروط إلى توترات مع ملكية البرامج الوطنية والمحلية، مع خطر أن يدفع الممولون عملية صنع القرار ويهملون احتياجات وآراء المجتمعات المتضررة لصالح منفعة شركاتهم.

ويمكن للتمويل الخاص أيضاً أن يثير مسائل تتعلق بالعدالة والصراع والشفافية والاستدامة، والأهم من ذلك أنه يمكن أن يخاطر بتقويض مسؤولية الدولة عن الوفاء بالتزاماتها بتوفير التعليم الجيد المجاني لجميع الأطفال والشباب. وعلى الرغم من أن العديد من حالات الطوارئ تتطلب استجابات قصيرة الأجل، في مواجهة الأزمات التي طال أمدها ولكي يكون لها تأثير حقيقي على المجتمعات المحلية، فإن التمويل يجب أن يكون مستداماً وموثوقاً به ومتعدد السنوات ويمكن التنبؤ به، وأن يتم توجيهه - ما أمكن - عن طريق الكيانات الحكومية. تم انتقاد الجهات الفاعلة الخاصة لتخصيصها أموالاً على المدى القصير، اعتماداً على رؤية نتائج قصيرة الأجل، دون التزامات طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، فإن توفير التمويل للمبادرات التي تفيد مجتمعات أو مناطق جغرافية معينة قد يكون بمثابة سبب للنزاع من خلال إنتاج أو إدامة أوجه عدم المساواة التي تشكل مصدراً للتظلم (نوفيلي وسميث، 2011). وفي حين أن هذه المظالم قد تكون أيضاً نتيجة لسياسة عامة منهجية أو موجهة من الدولة نحو مجتمعات معينة، فإن حتى هذه السياسات قد تتأثر بمبادرات التمويل المباشر مثل مبادرات جنوب السودان (نوفيلي وآخرون، 2016).

## المرونة والسرعة في الاستجابة

إن توفير التعليم في سياقات الطوارئ يتطلب استجابة تجمّع بين الاستجابة والعمل السريعين والمرونة؛ وعندئذ فقط يمكن ضمان مواصلة التعلم أثناء الأزمات وبعدها مباشرة. وعلى الرغم من أن الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق الربح قد تسد الفجوات الفورية، فإن التوترات قد تنشأ عندما يسفر الاندفاع إلى المشاركة عن تدخلات فقيرة التنسيق وخارج السياق تقوض مبادئ مشاركة المجتمعات المحلية وحساسيتها إزاء الصراع، وتفشل في وضع استراتيجية خروج واضحة.

وقد تعرّض الدعم العالمي لتطوير التعليم لانتقادات واسعة النطاق باعتباره غير مناسب للوصول إلى أولئك الذين هم في سياقات الأزمات بسرعة. عادة ما تتطلب مساعدات التنمية من الحكومات الوطنية إظهار الأداء الجيد قبل أن تتمكن من الحصول على الموافقة على التمويل، وبالتالي تتطلب درجة من الاستقرار غير متاحة للعديد من البلدان التي تمر بأزمة. ونظراً للعمليات البطيئة والبيروقراطية والجمادة التي تميز الكثير من المعونة الإنمائية التقليدية، فإن أولئك الذين يعيشون في حالات الطوارئ لم يحصلوا كالمعتاد على الدعم الكافي في الوقت المناسب، مع توفر المرونة اللازمة لتلبية الاحتياجات المفاجئة. وبشكل عام، لا تزال نسبة المساعدات الإنسانية المخصصة للتعليم منخفضة للغاية (اليونسكو، ٢٠١٩). وقد أثارت أوجه القصور هذه في الدعم التقليدي للتعليم اتفاقاً واسع النطاق على أن سياقات الأزمات تتطلب تمويلاً أسرع وأشد مرونة إلى جانب إجراءات تنفيذ أسرع. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، الذي أدخل آليات تمويل فورية ومتعددة السنوات للاستجابة بشكل أفضل لهذه الحالات.

لاحظت بعض الجهات الدولية الفاعلة أن القطاع الخاص بارع بشكل خاص في تلبية احتياجات التمويل والبرامج من خلال استجابات أكثر مرونة وسرعة (براون، ٢٠١٥؛ مكتب التنمية الدولية، ٢٠١٦). ورغم أن بعض البلدان قد تكون مستقرة بما يكفي للاستجابة للاحتياجات التعليمية العاجلة، فإن أغلب الحكومات في بيئات الأزمات غير مستقرة إلى حد كبير، كما أن مواردها لا تستطيع الاستجابة بشكل كاف. في مثل هذه الحالات، عندما لا يتمكن القطاع العام من تلبية الاحتياجات الفورية على المدى القصير، غالباً ما تتدخل الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية.

غير أن هذه الاستجابات الأسرع والأكثر مرونة قد تؤدي إلى مفاضلة مثيرة للمشاكل. وفقاً لمعايير الحد الأدنى للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، تعتمد الاستجابة الفعالة للتعليم في حالات الطوارئ على الخبرة والمعرفة الموضوعية والمنسقة المستمدة من التشاور العميق مع المجتمعات المحلية. قد تؤدي الاستجابات السريعة التي يتم البدء بها من قبل القطاع الخاص إلى إعاقة مثل هذه المشاورات والمشاركة، مما يؤدي إلى برامج غير مدروسة وتدخلات غير مضمونة قد تؤدي إلى تفاقم الصراع. وبالتالي، فبينما قد يسد القطاع الخاص فجوات التمويل المؤقتة، يجب أن يظل التعليم المستدام الممول من الدولة أولوية في التخطيط طويل الأجل.

التنسيق من خلال آليات التنسيق المعترف بها، وهو أمر حيوي لضمان الوصول إلى تعليم جيد أثناء الأزمات، هو معيار أساسي معترف به من قبل الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ. تاريخياً، تعاني الاستجابات للتعليم في حالات الطوارئ من سوء التنسيق. قد تؤدي مشاركة برامج وأنشطة القطاع الخاص إلى تفاقم المشاكل لأنها تأتي من خارج النظام. ودون أن تأخذ في الاعتبار الوقت اللازم والعناية الواجبة لتنسيق الجهود بين مختلف الجهات الفاعلة، فإن استجابات القطاع الخاص قد تُواجه ازدواجية في الجهود (مكتب التنمية الدولية، ٢٠٢٠؛ ميناشي، ٢٠١٩). وقد يفشلون أيضاً في وضع استراتيجيات خروج واضحة وشفافة، مما يترك المتعلمين عالقين عندما لا تعتبر البرامج مربحة. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة لتحسين التنسيق مفتوحة أمام الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك الشركات التجارية (انظر الإطار في التحالف العالمي للأعمال التجارية من أجل التعليم، GBC-E).

## منصة التحالف العالمي للأعمال التجارية من أجل التعليم (The GBC-E REACT)

في عام ٢٠١٨، أطلق التحالف العالمي للأعمال من أجل التعليم (GBC-E) منصة REACT لتحريك ودعم مشاركة الشركات في التعليم في حالات الطوارئ. يُوصف النظام عبر الإنترنت بأنه «لقاء رقمي»، ويمثل جهداً كبيراً للتخفيف من مشاكل التنسيق أثناء التعليم في حالات الطوارئ من خلال السماح للشركات بالتعهد بالموارد لمشاريع التعليم والتوسط في الشراكات بين الشركات والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى في الوقت الفعلي.

تقدم التكنولوجيا طريقة مهمة للتعليم المستمر والتعلم في أوقات الأزمات. ومع ذلك، تنشأ المخاوف من التركيز المفرط على الإصلاحات التكنولوجية على حساب التوافق الوثيق مع المبادئ الإنسانية في التعليم في حالات الطوارئ.

وكما شهد العالم من خلال وباء كوفيد-19، فإن التكنولوجيا تمثل وسيلة للوصول إلى بعض المتعلمين خلال فترات إغلاق المدارس، مما يجعل من الممكن مواصلة توفير التعليم والدعم النفسي الاجتماعي لمن لديهم إمكانية الوصول. يمكن للتكنولوجيا أيضاً أن توفر سهولة الحمل للاجئين والمهاجرين الذين يتنقلون ولا يتمتعون بإمكانية الوصول المستمر إلى المدارس. تمتلك التكنولوجيا إمكانات فريدة من حيث قابلية التوسع والإنتاج الضخم والتوزيع الواسع وإمكانية وصول أي متعلم باستخدام جهاز محمول (اليونسكو، 2019). ومع ذلك، فإن نقص الاتصال بالإنترنت يجعل الحلول التكنولوجية بعيدة المنال بالنسبة لملايين الأطفال والشباب، وبالتالي يتم تركهم دون تعليم، كما أبرزت إغلاق مدارس بسبب كوفيد-19 (اليونسكو، 2020).

ترى العديد من المنظمات التنموية والإنسانية أن التقنيات التعليمية في كل من المدارس الرسمية وغير الرسمية تمتلك القدرة على تحقيق الشمولية والإنصاف من خلال توجيه الدعم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعليم اللغة الأصلية، وتعليم الفتيات (منظمة إنقاذ الطفل، 2018). وينظر أيضاً إلى التكنولوجيا التعليمية على أنها تعزز مهارات القرن الحادي والعشرين للشباب لأنها تستطيع أن تقدم التدريب ليس فقط في الرياضيات الأساسية ومحو الأمية، ولكن أيضاً الدراية التكنولوجية وحل المشاكل، وغالباً عن بعد (GBC، 2016): منظمة إنقاذ الطفل، 2018).

لعب القطاع الخاص العديد من الأدوار في تصميم وإنتاج وتوزيع ومراقبة التكنولوجيا التعليمية في أوقات الأزمات، بما في ذلك استخدام التلفزيون والإذاعة (منظمة إنقاذ الطفل، 2018). وفي الآونة الأخيرة، أنتجت الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال التجارية عدة ابتكارات تكنولوجية تستهدف اللاجئين على وجه التحديد. قادت الشركات التعلم عبر الإنترنت وبرامج الفيديو لجميع مستويات التعليم. سمحت أدوات ومنتجات تعليمية افتراضية أخرى للقطاع الخاص - مثل Zoom و Classroom Google و Blackboard - للمتعلمين المعزولين في المنزل باتباع منهج رسمي والحفاظ على دراستهم أثناء الوباء الأخير. ومع ذلك، فقد أدى كوفيد-19 أيضاً إلى تضخيم حدة الفجوة الرقمية (Moore & Marshall، 2020) والقيود المفروضة على التعلم عبر الإنترنت (اليونسكو، 2020) (انظر الإطار الخاص باستجابة القطاع الخاص لـ كوفيد-19).

## استجابة القطاع الخاص لـ كوفيد-19

لقد عززت جائحة كوفيد-19 من دور الجهات الفاعلة الربحية في التعليم، وعلى الأخص كمطورين ومقدمين للتكنولوجيا التعليمية التي يمكن أن تقدم التعلم الافتراضي على المنصات الرقمية أثناء الإغلاق الجماعي للمدارس. ومع ذلك، أثارت مشاركة القطاع الخاص في السياق التعليمي خلال أزمة كوفيد-19 مخاوف جدية بشأن المساواة بسبب الفجوة الرقمية المتفاقمة، والآثار طويلة الأمد التي تثير مشاكل على النظم التعليمية من جراء زيادة تسويق التعليم، وتجاهل خصوصية الطلاب، وعدم دفع رواتب المعلمين، و الممارسات الاستغلالية التي تهدف من خلالها الشركات إلى الاستفادة من هذه الأزمة العالمية. أظهر كوفيد-19 الوتيرة السريعة التي يمكن للقطاع الخاص من خلالها تعبئة الموارد لتوفير الأدوات والمنصات التعليمية، ولكن على الرغم من الاحتياجات التعليمية الملحة أثناء الوباء، يجب إعطاء الأولوية للشفافية والوصول والإنصاف.

لاحظ منتقدو دور القطاع الخاص في التعليم في حالات الطوارئ أن الشركات تميل إلى المبالغة في التأكيد على قيمة الاستجابات التكنولوجية للاحتياجات التعليمية في حالة الأزمات، والحذر من النظر إلى تكنولوجيا التعليم على أنها دواء سحري أو كبديل للمعلمين. علاوة على ذلك فإن التكنولوجيا التعليمية مصممة ومطورة في بلدان ذات دخل عالي وتنفذ في مواقع مختلفة تماماً بمعرفة سياقية منخفضة ولا تتناسب مع المناهج والبنى التحتية المحلية. أخيراً، وجد الباحثون أن الشركات غالباً ما تدعم تطوير التكنولوجيا وتوزيعها في التعليم في حالات الطوارئ بأهداف ربحية (أي الحصول على حصة في السوق للمنتجات، والولاء للعلامة التجارية، واختبار المنتجات في بيئات غير منظمة، وتأمين العقود من وزارات التعليم). غالباً ما تكون الأهداف الساعية إلى الربح من التوزيع المجاني غير شفاف وتُسبب قلقاً بالغاً بشأن خصوصية المتعلمين وتوصيفهم من خلال جمع البيانات الخاصة، واستخدام البيومترية، والتسويق. مثل هذه النشاطات التي تسعى للربح يمكن أن تشكل تضارب في المصالح بما لا يتوافق مع المبادئ الإنسانية بما فيها المعايير الدنيا الخاصة بالشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ INEE (انظر المربع في الأسفل) (سكوت-سميث، 2016 و ميناشي & زاخاريا، 2019).

## جلب الربح من الأزمة

تُظهر الأزمة السورية (٢٠١١-الوقت الحالي) كيف يمكن للأزمة أن تعجل بالإنكباب على التعليم في حالات الطوارئ بهدف الربح. منذ عام ٢٠١٥ أدى الارتفاع في الانخراط في العمل إلى توتر شديد مصدره الدوافع المهمة بالربح والمرتبطة بتأسيس «حالة عمل» للانخراط في تعليم اللاجئين. أظهر البحث أن الأعمال تسعى لتعزيز صورة العلامات التجارية ولتكسب مركزاً في السوق وتقوم باختبار المنتج في بيئات غير منظمة وتعزز مشاركة الموظف المقيدة بإنتاج أكبر (ميناشي وزاخاريا، ٢٠١٧). كما عبر العاملون في المجال الإنساني عن مخاوف من دوافع خاصة بالربح للاستثمار في التعليم في حالات الطوارئ مشيرين إلى مشاحنات أخلاقية مرتبطة بتأسيس رأس المال من الكوارث. يمكن للشفافية الأكبر بما يخص أهداف الفائدة أن تتطرق لهذه المخاوف المرتبطة بالاستغلال وتضارب المصالح الأخرى التي من الممكن أن تقوض مبدأ «لا ضرر ولا ضرار» الموجود في صلب التعليم في حالات الطوارئ.

### توفير المدارس عبر الشراكات بين القطاع العام والخاص والمدارس الخاصة قليلة التكلفة

عندما يتم تسوية وضع المدارس العامة في أوقات الأزمات تقدم شراكات القطاعين العام والخاص والمدارس الخاصة قليلة التكلفة حلول بديلة جذابة. لكن تم ربط خيارات الهيئات الخاصة تلك مع مجموعة من القضايا التي تحتاج تنظيم قوي وأنظمة مساءلة للتأكد من عدم مخالفتها لمناهج التعليم القائمة على الحقوق وبذلك تقوّض الالتزامات القانونية للحكومات.

يمكن للأزمات أن تجعل من الصعب توفير المدارس العامة و الوصول إليها لأسباب عديدة ومنها العجز المالي العام ونقص المعلمين والوصول غير الآمن لبناء المدرسة وتدمير بناء المدرسة والنزوح القسري. في مثل هذه الظروف يمكن أن يكون القطاع الخاص حلاً جذاباً ليتم التعاقد معهم من قبل الحكومات ليقوم بعملية التعليم. إن شراكات القطاعين العام والخاص يمكن أن تأخذ شكل إعانات عامة وفواتير والتشغيل الخاص للمدارس العامة. كما يمكن أن تشكل المدارس الخاصة قليلة التكلفة وسيلة لتسهيل الحصول على التعليم. تفرض مثل هذه المدارس ما يعتبره البعض رسوم زهيدة، وغالباً ما يديرها صغار الملاك وأحياناً تُدار من قبل السلاسل الدولية الكبرى (رند، ٢٠١٥؛ فرجر وآخرون، ٢٠١٧). لكن انتقدت شراكات القطاعين العام والخاص والمدارس الخاصة قليلة التكلفة لعدة أسباب ومنها أثرها السلبي الذي لُوْجِظَ على الطلاب والمدرسين والأنظمة العامة بشكل عام (انظر المربع عن شراكة النهوض بالتعليم الليبيرى). يجب على الحكومات أن تراعي المساواة الاجتماعية والمساواة القائمة على الجنس عند استثمار المال العام في مثل هذه الشراكات العامة والخاصة وأن تقيم التزاماتها باحترام وحماية وتوفير حق التعلم.

### شراكة النهوض بالتعليم في ليبيريا

في عام ٢٠١٦ دخلت حكومة ليبيريا، الخارجة من صراع ووباء، والتي تعاني من تقلب اقتصادي في شراكة مع عدة مشغلين للمدارس غير الحكومية، لتوفير التعليم الممول حكومياً ومن بينها السلاسل التجارية الربحية مثل مدارس أوميغا وأكاديميات بريدج الدولية. تبعاً لعدة تقارير وتقييم حديث تُظهر تجربة ليبيريا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص نتائج إشكالية عدة في الاستعانة بالمصادر الخارجية التعليمية من الجهات الخاصة. على سبيل المثال في سياق المساواة المحدودة والقواعد المحدودة أظهرت بعض المدارس المشغلة من قبل القطاع الخاص نتائج مختلطة أكاديمياً بينما واجه المتعلمون في مدارس أخرى عقوبات جسدية واعتداءات جنسية (روميرو وساندفر وساندلز، ٢٠٢٠). تظهر الحالة الليبيرية عيوب حقوق الملكية والجودة المعطاة للشراكة بين القطاعين العام والخاص كما تبين إلى أي درجة يجب أن يُراقب متعهدي القطاع الخاص في البيئات المستضعفة للتأكد من تطبيق حقوق التعليم والالتزام بمبادئ «تجنب الضرر».

في حين أن توفير الشراكة بين القطاعين العام والخاص للمدارس والتكلفة القليلة في المدارس الخاصة يمكنه زيادة طرق وصول سكان معينين للتعليم عبر فرض رسوم زهيدة أو عدم فرض رسوم إطلاقاً فإن هذه الفائدة ليست للجميع. يرجع النقاد معدل الوصول المنخفض للمجموعات المهمشة إلى فحص القبول الرسمي وغير الرسمي الذي يزيد عدم المساواة في البيئات الهشة بين ذوي الامتيازات والمجموعات المستضعفة مثل الأقليات العرقية والنازحين داخلياً والمتعلمين اللاجئين (أفريدي، ٢٠١٨؛ شعيب وآخرون، ٢٠١٤؛ فيرجر وآخرون، ٢٠١٧). يمكن أيضاً للمدارس الخاصة التي تتطلب رسوماً للتعليم في حالات الطوارئ أن تُزيد عدم المساواة بين السكان المحليين والنازحين مناقضة بذلك المعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ القائمة على عدم التمييز والمساواة (الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، ٢٠١٠، الصفحة ١١٠). علاوة على ذلك، إن الدعم الحكومي لمزودي القطاع الخاص بتكلفة أقل يتعارض مع مبادئ أبيدجان التي تنص في بعض الحالات على أن المؤسسات التي تفرض الرسوم يمكن أن تمنع الوصول للتعليم ويمكن أن تميز بين المتعلمين والعائلات عبر القبول الانتقائي (مبادئ أبيدجان،



٢٠١٩، الرقم ٧٣). تتحدى هذه التباينات المناهج القائمة على الحقوق في التعليم كما هو مفصل في مبادئ أبيدجان والمعايير الدنيا للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ والتصريحات العالمية الأخرى ويمكن أن يشدوا عضد الظلم أو يعملوا كمحرضين على الصراع.

وُجِدَ أيضاً أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمدارس الخاصة منخفضة التكلفة تؤثر على المعلمين بشكل سلبي. تُظهر عدة مدارس خاصة مستويات منخفضة من اتصالات المعلمين حتى إن كانت ممولة من قبل المصادر الحكومية. عندما أنشئت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعد الأزمات تم استبدال المعلمين أحياناً بمعلمين من خارج الاتحادات غير مؤهلين وغير مدربين (نوفيلي، ٢٠١٦). وبمواجهة العجز الاقتصادي خلال كوفيد-١٩ قامت بعض سلاسل المدارس التجارية قليلة التكلفة برفد المعلمين دون إعطاءهم أجورهم.

كما تفتقد شراكة القطاعين العام والخاص وبعض المدارس الخاصة قليلة التكلفة للمساءلة ويمكن أن تساهم أيضاً في تفكيك أنظمة المساءلة الحكومية مما يؤدي إلى جودة مدرسية أقل بسبب القواعد غير الكافية وغير المستقرة بين المدارس خاصة في سياق الأزمات. سيفاقم هذا التضعيف لأنظمة المساءلة الحكومية عدم المساواة بين المتعلمين والمدرسين على حد سواء.

تتطلب الشراكة المدرسية بين القطاعين العام والخاص والمدارس الخاصة قليلة التكلفة قواعد عامة قوية ولكن في حالات الأزمة والطوارئ يمكن أن تكون قدرة القطاع الحكومي ضعيفة لتحقيق ذلك (ديكسون، ٢٠١٥؛ جابر، ٢٠١٦). على سبيل المثال بدون أنظمة المساءلة الصارمة للتعليم في حالات الطوارئ يمكن أن تتبنى المدارس منهاجاً يزيد من التمييز ضد الأقليات العرقية أو السياسية بينما الحاجة هي لمدارس تضمن الأمان والحماية.

في النهاية فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمدارس ذات التكلفة قليلة يمكن أن تساهم في تردي أنظمة التعليم الحكومية بشكل كامل لأن الآباء يتوقفون عن الضغط للإصلاح وأصواتهم لم تعد تسمع. لديهم حتى إمكانية تقويض قدرة الدولة وفتيت قدرة الحكومة على تزويد تعليم ذي جودة على الأمد الطويل. وفيما كان ذلك سهواً أو بدون قصد فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمدارس الخاصة قليلة التكلفة يمكن أن تفاقم عدم المساواة والوصول إلى التعليم عن طريق تشكيل طبقة أخرى من التعليم (نوفيلي، ٢٠١٦). فبهذه الطرق المختلفة يمكن لشراكة القطاعين العام والخاص والمدارس الخاصة قليلة التكلفة أن تناقض التزامات حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية والالتزامات القانونية للدولة الخاصة بجعل أولويتها "تقديم تعليم مجاني عام على أعلى مستويات الجودة الممكنة" وللتأكيد على مقدمي خدمات التعليم الخاص بألا يساهموا بأي "أثر منهجي مناقض للتمتع بحق التعليم." (مبادئ أبيدجان، ٢٠١٩، رقم ٣٤، رقم ٧٣٤).

### انخراط الشركات في صياغة السياسة العامة

لقد تولى متعهدي الشركات أدواراً ملحوظة في محفل السياسة العالمية للتعليم في حالات الطوارئ. وبينما تقدم مشاركتهم طرقاً غير تقليدية لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بإمكانها أيضاً أن تقود إلى تضارب في المصالح بين الأهداف الإنسانية والأهداف النفعية. عبر ترسيخ المصالح الخاصة في التعليم في حالات الطوارئ يمكن أن يتم تقويض واجب الحكومات الوطنية في التصدي لهذه الأزمات.

مع ذلك فإن المشاركة المتزايدة لمتعهدي الشركات في نقاشات السياسة العامة عن التعليم في حالات الطوارئ يُنظر إليه على أنه طريقة لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة حيث "القيادة القوية بالتجارة يمكن أن تفتح باب الاستثمارات الضرورية للتأكيد على فرص التعليم ذات الجودة لكافة الأطفال والراشدين." (بوصلة SDG، ٢٠١٧). كان قادة العمل مشاركين بارزين في الفعاليات المرتبطة بالتعليم على مستوى عالي في التعليم في سياق الأزمات الإنسانية وأخذوا في لعب دوراً مهماً في صياغة السياسة العامة للتعليم وتمويله في حالات الطوارئ.

تدعم مشاركة القطاع الخاص في صياغة السياسة العامة للتعليم في حالات الطوارئ فكرة أن أعمالهم تمتلك خبرات خاصة في تصميم التعليم الإبداعي ولديها أفكار جديدة حول آليات تمويل غير التقليدية مثل روابط الأثر الاجتماعي. احتضن عدة فاعلين متعددي الأطراف وممولين من قبل الحكومة متعهدي الشركات كمساهمين على مستوى السياسة العامة في التعليم العالمي (يونسكو وآخرون، ٢٠١٣؛ براون، ٢٠١٦). تتضمن الشراكة الأكبر لعدة مساهمين في التعليم والممولة لعدة حكومات هشة ومتأثرة بالصراع، وهي الشراكة العالمية للتعليم، مقعد انتخابي منفصل للقطاع الخاص مما يؤكد التدخل المباشر للقطاع في السياسة التعليمية العالمية. بشكل مشابه فإن صندوق "التعليم لا يمكنه الانتظار" يتضمن أيضاً تجارة في هياكله الإدارية (ميناشي، ٢٠١٩).

وكان للنقاد مخاوف حول دور التجارة في صياغة السياسة الأمر الذي يمكن أن يتسبب في تضارب محتمل في المصالح بين السلطة المعطاة لمتعهدي القطاع الخاص غير المنتخبين الوصوليين وبين الأهداف الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك فإن مشاركة القطاع الخاص في صياغة السياسة العامة يمكن أن يساوم على صنع القرار الديمقراطي في السياسة العالمية حيث يقوم هؤلاء الذين يمتلكون الموارد بتشكيل السياسة كما هو مبين في التصدي لكوفيد-١٩ وغيرها. كما أن زيادة السلطة الخاصة في التعليم في حالات

الطوارئ حيث يكون هدف جهات العمل صياغة السياسة بما يخدم ربحهم قد شكل مخاوف استغلال السكان المستضعفين وتقويض الدولة من خلال تدعيم المصالح الشخصية ( زكريا وميناشي، ٢٠٢٠).

### مشاركة الشركات في التأييد

وقد أدى الإدراك المتزايد بالحاجة إلى دعم التعليم في حالات الطوارئ إلى استخدام عدة جهات تجارية بارزة لأصواتها في حملات التوعية والأنشطة الإعلامية. وعلى الرغم من أن هذا التأييد يتيح فرصة كبيرة لتعزيز التعليم في حالات الطوارئ، فإنها تتطلب أيضاً التزاماً طويل الأمد لتحقيق أي أثر مستدام.

كان التحالف العالمي للأعمال التجارية من أجل التعليم لاعباً رئيساً في دعوة أعضاء القطاع الخاص إلى تأييد التعليم في حالات الطوارئ. وكان لممثلي قطاع الأعمال صوت في مسألة التعليم في سياق الأزمات في مناسبات بارزة مثل المنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية في اسطنبول، والمنتدى العالمي للاجئين. وبالإضافة إلى اجتذاب اهتمام وسائل الإعلام والمساعدة في زيادة الوعي العام بالأزمات، فإن الدعوة إلى الأعمال التجارية يمكن أن تكون وسيلة غير مباشرة لاجتذاب المزيد من الاهتمام السياسي لقضية التعليم في حالات الطوارئ، بالنظر إلى الاعتراف والاحترام المقدمين لقادة الأعمال الذين يتمتعون بمركز المشاهير. وقد يساعد القطاع الخاص أيضاً في ضمان التمويل الذي يضاها تمويل المانحين.

غير أن منتقدي أنشطة التأييد البارزة التي تقوم بها الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال يشيرون إلى أن أنشطة الدعوة قصيرة الأمد في مجال الأعمال التجارية قد لا تؤدي إلى أثر مستدام أو إيجابي في التعليم في حالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، فإن التأييد الذي يهدف إلى خدمة المصلحة الذاتية، على سبيل المثال، تحسين صورة العلامة التجارية - من المرجح أن تثبت عدم فعاليتها للاهتمام على المدى الطويل بالأزمات، بل وتبدو في بعض الحالات انتهازية لأنها تسهم في تحقيق مكاسب شخصية ومهنية.

## التوصيات

تقع المسؤولية النهائية لحماية التعليم في حالات الطوارئ على عاتق السلطات المحلية. ويشمل ضمان توفير التعليم وتمويله وتنسيقه وتنظيمه. يجب أن تدعم أي مشاركة للجهات الفاعلة الخاصة في التعليم في حالات الطوارئ هذا الالتزام القانوني وتساهم في الحفاظ على الحق في تعليم آمن وعادل وعالي الجودة لجميع الأطفال والشباب المتأثرين بالأزمة.

### إن مبدأ «لا ضرر ولا ضرار» هو مبدأ العمل الإنساني.

يجب أن تلتزم جميع أنشطة القطاع الخاص في التعليم في حالات الطوارئ بمبدأ «لا ضرر ولا ضرار» وأن تضمن الحقوق التعليمية للسكان المتضررين. وقد تؤدي الأعمال التجارية، التي تتمتع بالمعلومات الكافية والحساسية إزاء حالات الأزمات، إلى تعزيز الإنصاف وحماية أفراد المجتمعات المحلية المتأثرين من التدخلات الضارة المحتملة التي تستغل ضعف أولئك الذين يعانون من الأزمات لتحقيق مكاسب مالية أو التي تؤدي إلى نشوب الصراعات أو تدعيمها أو تفاقمها. يتعارض استغلال الفئات السكانية الأكثر عرضة للمخاطر بشكل مباشر مع المبادئ الإنسانية المتمثلة في «عدم إلحاق الضرر»، والمعايير الدنيا من الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ التي تدعو إلى الحماية، أي التحرر من الممارسات الاستغلالية.

### إعطاء الأولوية لمشاركة المجتمعات المحلية المتضررة.

وكما ورد أعلاه، أظهرت الأدلة أن الأدوار المختلفة التي يطلع بها القطاع الخاص في التمويل والتكنولوجيا وصنع السياسات والشراكات تنطوي جميعها على خطر الحد من مشاركة المجتمعات المحلية المتضررة.

ولكن بدون تدخل المجتمع المحلي النشط، فإن التدخلات المدعومة من الأعمال التجارية تخاطر بالتصميم والتنفيذ غير المتوافق مع المصالح المحلية وأنظمة المعرفة. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى نتائج تعليمية هزيلة وممارسات تمييزية محتملة تؤدي إلى نشوب النزاعات أو إدامتها أو تفاقمها. أظهرت الأبحاث أن الأنشطة التجارية التي تستجيب للأزمات الإنسانية غالبًا ما تميل إلى تعزيز التدخلات غير السياقية التي لا تستجيب بشكل كافٍ لاحتياجات المجتمع (ليندسكوف-جاكوبسن، ٢٠١١)؛ سكوت سميث، ٢٠١٦). علاوة على ذلك، عندما تدفع أهداف الربح التدخلات في التعليم، فإن هذه الأنشطة عادة ما تعطي الأولوية للمصالح التجارية بدلاً من تلبية احتياجات المجتمعات المتضررة.

يسلط الحد الأدنى من معايير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ الضوء على أهمية تحليل السياق الذي يتضمن «استشارة واسعة مع المجتمع» (شبكة الآبني، ٢٠١٠، صفحة ١٠٩). ومع ذلك، تشير الدلائل إلى أن الشركات نادرًا ما تجري مثل هذه التحليلات، مما يؤدي إلى «تدخلات قد تكون ضارة» (نوفيلي، ٢٠١٦، ص ٢٠).

### دعم استدامة التعليم الحكومي على المدى الطويل.

أثارت الجهات الفاعلة الإنسانية مخاوف بشأن مدة التزام بعض الجهات الفاعلة في الأعمال التجارية المشاركة في التعليم في حالات الطوارئ؛ اعتمادًا على الدوافع وطبيعة الدعم، غالبًا لا تلتزم الشركات بالتزامات طويلة الأجل للخدمة في سياقات الأزمات ومع المجتمعات المتضررة (مناشي وزكريا، ٢٠١٧؛ سكوت سميث، ٢٠١٦؛ ساندفيك وآخرون، ٢٠١٤). عندما لا تنتج التدخلات أرباحًا متوقعة أو يتضاءل اهتمام وسائل الإعلام، فإن بعض الشركات تقلل الدعم: «هناك مخاطر حقيقية من استثمارات القطاع الخاص التي ترفع التوقعات، وتضع حوكمة جديدة، وهياكل مؤسسية، وشراكات، ثم تسحب التمويل عندما لا تكون المشاريع على الفور تؤتي ثمارها، تاركة الدول بدون الموارد أو القدرات اللازمة لالتقاط القطع» (نوفيلي، ٢٠١٦، ص ١٨).

## تنظيم أنشطة القطاع الخاص.

ويجب إخضاع الجهات الفاعلة الخاصة المشاركة في التعليم في حالات الطوارئ لنفس مبادئ المساءلة التي تخضع لها الجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى والكيانات الحكومية. على سبيل المثال، يجب على الدولة تنظيم مقدمي خدمات التعليم من القطاع الخاص لضمان الجودة والإنصاف وإمكانية الوصول، لا سيما فيما يتعلق بالمتعلمين والأسر المتأثرة بالأزمة. في حالات الطوارئ، قد يكون تنفيذ الأطر التنظيمية تحديًا بشكل خاص، لكن الحكومات لا تزال ملزمة قانونيًا بمحاسبة الجهات الفاعلة الخاصة عن أفعالها.

كما هو موضح في مبادئ أبيدجان، يجب على جميع المؤسسات التعليمية المدعومة من الدولة - الخاصة والعامية - الالتزام بالأطر التنظيمية التي تضمن الجودة والوصول والمساواة في التعليم (مبادئ أبيدجان، ٢٠١٩، رقم ٥١-٦٣). قد يساهم التنظيم أيضًا في ضمان تنسيق أفضل وعدم ازدواجية الجهود والاستدامة والدعم طويل الأجل للالتزام الدولة بدعم الحق في التعليم.

## تعزيز الشفافية في الأنشطة الهادفة إلى الربح.

ويمكن للأنظمة، التي تدعمها كل من الحكومات والمنظمات الدولية، أن تضمن أيضًا الشفافية في أنشطة الأعمال. وتترافق الشفافية فيما يتعلق بالأنشطة التي تسعى إلى تحقيق الربح مع المساءلة ووضع إطار تنظيمي قوي للتعليم.

ومن ثم ينبغي أن تنظم الحكومات الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق الربح وأن تلزم بالكشف عن شروط التمويل والأنشطة التي تسعى إلى تحقيق الربح، مما يساعد على تحديد تضارب المصالح الذي يتعارض مع مبدأ "عدم الحاق الضرر". يجب أن تتضمن عمليات الإفصاح المطلوبة، على سبيل المثال، نوايا إنشاء أسواق جديدة للمنتجات، وترابط العلامات التجارية، واختبار المنتج. يجب أن يشمل الإفصاح الروتيني أيضًا أي مساس محتمل بخصوصية المتعلمين، وجمع البيانات الخاصة، والتنميط المرتبط بالتقنيات التعليمية، وتطبيقات القياسات الحيوية، والتسويق للسكان المستهدفين.

## ضمان أن يكون التمويل الخاص للتعليم في حالات الطوارئ شفافًا ومنصفًا ومنسقًا.

تتحمل الدولة المسؤولية النهائية عن ضمان كفاية التمويل وتوفير التعليم، وأن الموارد المالية كافية لدعم فعال وشفاف لسياسة التعليم والتخطيط والتنفيذ. وعندما تكون الموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة محليًا غير قادرة على تلبية الاحتياجات التعليمية، قد يكون التعامل مع الجهات الفاعلة الخاصة خيارًا، بل وضروريًا في بعض الحالات. ومع ذلك، يجب ألا يقوض التمويل الخاص الملكية الوطنية والمحلية لبرامج التعليم. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لإحداث تأثير على التعليم في حالات الطوارئ، حيث يتم تنسيق التمويل الخاص في حالات الطوارئ مع ترتيبات التمويل طويلة الأجل واستراتيجيات الخروج. يشير الحد الأدنى من معايير الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ أيضًا إلى أن "ترتيبات التمويل الطارئ يجب أن تأخذ بالاعتبار ظروف وتقاليد سوق العمل الوطنية والإقليمية وتجنب وضع سوابق لا يمكن الحفاظ عليها" (الآيني، ٢٠١٠، ص ٣٢). وبالتالي، يجب أن يتم توجيه تعبئة الموارد الخاصة وتخصيصها من خلال التحليل السياسي، لتجنب تأجيل الانقسام عن طريق إنتاج أو استمرار عدم المساواة التي تشكل مصدرًا للشكوى (نوفيلي وسميث، ٢٠١١).

## وضع إرشادات محددة حول مشاركة القطاع الخاص في التعليم في حالات الطوارئ.

وبالنظر إلى التوترات الفريدة الناشئة عن مشاركة القطاع الخاص في التعليم في حالات الطوارئ، فإن إضافة مبادئ أبيدجان التي تعالج هذه المسألة بشكل مباشر من شأنها أن تساعد في توضيح التوقعات المتعلقة باستجابات الحكومة. كما هو الحال في سياقات التنمية، يجب على البلدان التي تعاني من الأزمات أن تحافظ على الالتزامات القانونية لضمان الحقوق التعليمية للجميع، بما في ذلك في المدارس الخاصة. ومع ذلك، غالبًا ما تؤدي حالات الطوارئ إلى اضطرابات في الاقتصادات وقدرات الدولة والبنية التحتية مما يجعل التمسك بهذه المبادئ أمرًا صعبًا بشكل خاص. على سبيل المثال، قد تقدم الهيئات الدولية، بما في ذلك الوكالات الثنائية والممولين متعددي الأطراف مثل الشراكة العالمية للتعليم (GPE) وصندوق التعليم لا ينتظر (ECW) والبنك الدولي جنبًا إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية وغير الربحية، مساعدة للبلدان التي تعاني من حالات الطوارئ من خلال توجيه الدعم للمدارس العامة. ومن شأن الإرشادات المحددة حول كيفية استجابة البلدان للتعليم الخاص في سياقات الطوارئ أن تساعد أيضًا في تعزيز قدرة حكوماتها على الوفاء بالتزاماتها. وأخيرًا، فإن التوجيهات المتعلقة بتعبئة الموارد في البيئات المتأثرة بالأزمات قد تكفل عدم تقويض التزامات الحكومة بسبب تمويل القطاع الخاص.

Abidjan Principles .(2019) Guiding principles on the human rights obligations of States to provide public education and to regulate private involvement in education .[www.abidjanprinciples.org](http://www.abidjanprinciples.org)

Afridi ,M .(2018) .Equity and quality in an education public-private partnership .London :Oxfam .Accessed: <https://www.oxfam.org/en/research/equity-and-quality-education-public-private-partnership0->

Anderson ,M .(1999) .Do No Harm :How Aid Can Support Peace—or War .Boulder :Lynne Rienner Publishers.

Archer ,D .(2016) .Rights-Based Responses to Non-State Education Provision :A Tentative Typology and some Critical Reflections .Accessed :<https://www.right-to-education.org/blog/rights-based-responses-non-state-education-provision-tentative-typology-and-some-critical> Accessed 01/12.2020

Brown ,G .(2016) .Project syndicate :New ways to finance education .Retrieved from <https://www.project-syndicate.org/commentary/new-ways-finance-education-by-gordon-brown?2015-06-barrier=accesspaylog>

Dixson ,A .et al .(2015) The color of reform :Race ,education reform ,and charter schools in post-Katrina New Orleans .Qualitative Inquiry.288-299 ,(3)21 ,

Global Business Coalition) GBC .(2016) (Exploring the Potential of Technology to Deliver Education and Skills to Syrian Refugee Youth .Accessed :<https://gbc-education.org/exploring-the-potential-of-technology-to-deliver-education-skills-to-syrian-refugee-youth/>

Global Partnership for Education) GPE .(2015) (A platform for education in crisis and conflict :A GPE issues paper. Accessed :[www.globalpartnership.org/content/platform-education-crisis-and-conflict-gpe-issues-paper](http://www.globalpartnership.org/content/platform-education-crisis-and-conflict-gpe-issues-paper)

Gustafsson-Wright ,E .,Saavedra ,J & .,Dews ,F .(2020) .Can impact bonds help save the global education crisis? Podcast Brookings .Accessed :<https://www.brookings.edu/podcast-episode/can-impact-bonds-help-solve-the-global-education-crisis/>

INEE .(2010) Minimum Standards for Education :Preparedness ,Response ,Recovery .New York :INEE.

INEE 20 .(2020) Years of INEE :Achievements and Challenges in Education in Emergencies .New York :INEE.

Jabbar ,H .(2016) .The visible hand :Markets ,politics ,and regulation in post-Katrina New Orleans schools .Harvard Education Review.26-1,(1)86 ,

Lindskov-Jacobsen ,K .(2015) .Humanitarian Technology :Revisiting the 'do no harm 'debate .London :Humanitarian Practice Network ,ODI .Accessed :<https://odihpn.org/blog/humanitarian-technology-revisiting-the-%C2%91do-no-harm%C2%92-debate/>



- Marshall ,L & ,Moore ,R .(2020) .Access to digital learning during COVID 19-closures :compounding educational inequality .UKFIET Blog <https://www.ukfiet.org/2020/access-to-digital-learning-during-covid-19-closures-compounding-educational-inequality/>
- Menashy ,F .(2019) .International Aid to Education :Power Dynamics in an Era of Partnership .New York :Teachers College Press.
- Menashy ,F & ,Zakharia ,Z .(2017) .Investing in the Crisis :Private Participation in the Education of Syrian Refugees. Brussels:EducationInternational.
- Menashy ,F & ,Zakharia ,Z .(2019) .Private engagement in refugee education and the promise of digital humanitarianism .Oxford Review of Education.1-18 ,
- Novelli ,M .(2016) .Public private partnerships in education in crisis and conflict-affected contexts :A framing paper .New York :Open Society Foundation) OSF.
- Novelli ,M & ,Smith ,A .(2011) .The Role of Education in Peacebuilding :A synthesis report of findings from Lebanon, Nepal and Sierra Leone] Research Study .[New York :UNICEF.
- Novelli ,M .et al .(2016) .Exploring the Linkages between Education Sector Governance ,Inequity ,Conflict ,and Peacebuilding in South Sudan .New York :UNICEF.
- Overseas Development Institute) ODI .(2016) (Education Cannot Wait :Proposing a Fund for Education in Emergencies .London :ODI.
- Overseas Development Institute) ODI .(2020) (Coordinating Education in Crisis .Accessed :<https://www.odi.org/projects-2954/coordinating-education-crises>
- RAND .(2015) Education of Syrian Refugee Children :Managing the Crisis in Turkey ,Lebanon and Jordan .Santa Monica :Rand Corporation .Accessed :[https://www.rand.org/pubs/research\\_reports/RR859.html](https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR859.html)
- Romero ,M ,Sandefur .J & ,Sandholz ,W .(2020) .Outsourcing Education :Experimental Evidence from Liberia. American Economic Review Vol ,110 .no .2.February 2020 pp .364-400 .Accessed :<https://www.aeaweb.org/articles?id/10.1257/aer&&20181478.from=f>
- Save the Children .(2018) Edtech for Learning in Emergencies and Displaced Settings :A rigorous review and narrative synthesis .Accessed :<https://inee.org/resources/edtech-learning-emergencies-and-displace-settings-rigorous-review-and-narrative-synthesis>
- SDG Compass .(2017) SDG4 .Accessed :<https://sdgcompass.org/sdgs/sdg/4->
- Shuayb ,M ,Makkouk ,N & ,Tuttunji ,S .(2014) .Widening access to quality education for Syrian refugees :The role of private and NGO sectors in Lebanon .London & Beirut :Centre for Lebanese Studies.
- Scott-Smith ,T .(2016) .Humanitarian neophilia :The” innovation turn “and its implications .Third World Quarterly, .2229-2251,(12)37

Sandvik ,K ,Jumbert ,M ,Karlsruud ,H & ,Kaufmann ,M .(2014) .Humanitarian technology :A critical research agenda .International Review of the Red Cross.

The Engine Room & Oxfam .(2018) Biometrics in the humanitarian sector .Accessed :<https://www.theengineroom.org/wp-content/uploads/2018/03/Engine-Room-Oxfam-Biometrics-Review.pdf>

UNESCO .(2016) Incheon Declaration and Framework for Action for the Implementation of Sustainable Development Goal .4 Accessed :[http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/education-2030-incheon-framework-for-action-implementation-of-sdg4-2016-en.2\\_pdf](http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/education-2030-incheon-framework-for-action-implementation-of-sdg4-2016-en.2_pdf)

UNESCO (2019) Concept note for the 2021 Global Education Monitoring Report on non-state actors in education. Paris :UNESCO <https://unesdoc.unesco.org/ark/48223/pf0000372188?posInSet&1=queryId43=f74241-9342-435a-bc1b-ae4f6c666b65>

UNESCO .(2019) Migration ,displacement and education :Building bridges ,not walls) .Global Education Monitoring Report .(2019 ,Paris :UNESCO .Accessed :<https://unesdoc.unesco.org/ark/48223/pf0000265866>

UNESCO .(2020) World Education Blog .Distance Learning Denied .Accessed :<https://gemreportunesco.wordpress.com/2020/05/15/distance-learning-denied/>

UNESCO ,UNICEF ,United Nations Global Compact ,and UN Special Envoy for Education .(2013) The Smartest Investment :A Framework for Business Engagement in Education .Accessed :<https://www.unglobalcompact.org/library391/>

Verger ,A ,Fontdevila ,C & ,Zancajo ,A .(2017) .The Privatization of Education :A Political Economy of Global Education Reform .New York :Teachers College Press.

Zakharia ,Z & ,Menashy ,F .(2020) .The emerging role of corporate actors as policymakers in education in emergencies :Evidence from the Syria refugee crisis .Journal on Education in Emergencies .40-70 ,(2)5 ,DOI: /10.33682pcbg2-fu2.



# الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ